تلويحات في القضايا العقلية

إسلام وديع

مقدمة:

الحمد لله الذي جعل العقل نورًا يهتدى به في ظلمات الجهل، وأودع في فطرة الإنسان محبة التمييز بين الحق والباطل، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، وفصل الخطاب. وبعد،فإن علم المنطق هو ميزان النظر، وقانون الفكر، به تُعرف صحة الاستدلال من سقمه، ويتميز التصور الصحيح عن الوهم المضطرب. ومنذ أن دوّن الحكماء قواعد هذا الفن، اضطربت فيه أقوال، وتنوعت فيه مذاهب، بين مشائي يحتكم إلى العقل المجرد، وإشراقي يستنير بنور الحدس، ومتكلم يزاوج بين النقل والعقل. وفي خضم هذه المذاهب، بقيت قضايا على قدمها تحتاج إلى تلوين جديد، وإعادة نظر في ضوء ما استقر من البراهين، وما تكشف من المغالطات.وهذه "تلويحات في القضايا العقلية" ليست شرحًا لمتن، ولا حاشية على حاشية، بل هي ومضات فكرية تستهدف الكشف عن مواضع الاضطراب في المباحث المنطقية والإلهية، وتحليلها تحليلاً يميز بين الذاتي والعرضي، وبين الضروري والوهمي، وبين ما يصح حمله على الماهية وما لا يصح. وقد انتظمت هذه التلويحات في مباحث متفرقة، تجمع بين الدقة المصطلحية والروح النقدية، مستأنسة بأقوال الشيخ الرئيس ابن سينا، وابن رشد،

والسهروردي، مع التعريج على مذاهب متأخرة كالصدرائية، كل ذلك في إطار يهدف إلى تقرير الصواب، وكشف الزلل.

وإن كنت قد جانبت الصواب في بعض ما كتبت، فذلك مني ومن الشيطان، وما أصبت فيه فمن فضل الله وتوفيقه.
وحسبي أن أكون قد فتحت باب تأمل لمن يرغب في سلوك سبيل اليقين، وأذكر نفسي والقارئ بقول القائل: "رحم الله امرأ أهدى إليّ عيوبي". والله المسئول أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، نافعًا لعباده، إنه سميع مجيب.

«المفرد و المركب:»

يقول الطوسي [1] في بيان المفرد والمركب:«و اللفظ الذي لم يجعل لاجزائه فيه دلالة اصلا فهو مفرد كالانسان، والذي جعلت اجزاؤه دالة على اجزاء المعنى فهو مركب كالحيوان الناطق ويسمى قولا»[2] فاذن اللفظ اما مفرد واما مركب. فالمفرد هو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه، سواء صح السكوت عليه ام لم يصح، كالانسان وزيد. واما المركب فهو ما دلت اجزاؤه على اجزاء معناه، كقولنا زيد كاتب او الحيوان الناطق.ثم ان المركب ينقسم[3] الى تام وغير تام. فاما التام فهو ما يحسن السكوت عليه ويفيد فائدة يحسن معها الاكتفاء، كقولنا محمد نبي. واما غير التام فهو ما لا يحسن السكوت عليه، ولا يفيد معنى مستقلا، كقولنا ان الشهاب... فانه يفتقر الى تمام بعده.ثم المركب التام ينقسم الى خبري وانشائي. فالخبري ما يحتمل الصدق والكذب، وهو اما سلب

---

[1] اَلْخَوَاجَةُ نَصِيرُ اَلدِّينِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ اَلْحَسَنِ اَلطُّوسِيُّ (18 فبراير 1201 – 26 يونيو 1274).

[2] مقتبس من كتاب تجريد المنطق ص 23

[3] وهذا تقسيم اخر لم يتطرق له المحقق في هذا الموضع.

او ايجاب، كقولنا سالب واحد ليس بموجب. واما الانشائي فهو ما لا يحتمل الصدق والكذب، كالتعجب والاستفهام والامر، كقولنا ان هذا لامر مريب.

«الدلالة بين اللفظ و المعنى»

ودلالة اللفظ على المعنى ثلاث المطابقة، التضمن و الالتزام، فأما المطابقة فهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له ابتداء، كدلالة لفظ البيت بالمطابقة على مجموع ما يصدق عليه هذا اللفظ من حيث هو بيت، أعني البناء بما يشتمل عليه من غرف وغيرها.وأما التضمن فهي دلالة اللفظ على جزء ما وُضع له، فيكون المعنى المدلول عليه جزءًا من تمام المعنى الموضوع له اللفظ، كدلالة لفظ البيت على الغرفة، فإن الغرفة جزء من حقيقة البيت، فيكون اللفظ دالا عليها بالتضمن لا بالمطابقة.و اما الاخير فهو الالتزام فهو دلالة اللفظ على معنى خارج عن الموضوع له، لكنه لازم له لزوما لا ينفك عنه في الذهن، بحيث يمتنع تصور الملزوم بدون تصور لازمه، فاللازم لازم والملزوم ملزوم. كقولنا: لازمة الإنسان أنه ناطق، إذ لو لم يكن النطق لازما له لزوما اعتباريا [4]على الأقل، لما أمكن تصور الإنسان بما هو إنسان.

وورد[5] هذا المقال عند الإشراقية بلفظ مغاير فقال السهروردي «إن دلالة اللفظ على المعنى الذي وُضع بإزائه هي دلالة القصد، ودلالته على جزء المعنى دلالة الحيطة، ودلالته على لازم المعنى

تنبيه غير هام: [4] اقول ان الصفة اذا حملت بالا اعتبار فستكون وجودا خارجيا هو عين الماهية، فتصور وجود و عينيته في الماهية، لان الصفة لا تقوم الا بالماهية، فيكون الوجود عين الماهية و هو محال لانه يلزم عنه ان يكون الوجود جنسا، فيلزم فصل لتخصيص كل ماهية فيكون كل فصل وجود فمحال تخصيص شيئ عن نفسه بنفسه. وقد ذكرت هذا على سبيل التوضيح و فيه بحث عند "الإلهيين"

[5] و ذكرت قول الاشراقية في هذا على سبيل الاستئناس و العلم.

دلالة التطفّل. ولا تخلو دلالة قصد عن متابعة دلالة تطفل، إذ ليس في الوجود ما لا لازم له؛ لكنها قد تخلو عن دلالة الحيطة، إذ من الأشياء ما لا جزء له، والعام لا يدل على الخاص بخصوصه. فمن قال: رأيت حيوانًا، فله أن يقول: ما رأيت إنسانًا، ولا يمكنه أن يقول: ما رأيت جسما أو متحركًا بالإرادة مثلا».

«اللفظ الجزئي و المركب»

اعلم، أيدنا الله وإياك، أن اللفظ الكلي هو الذي لا يمنع نفس مفهومه من أن يشترك في معناه كثيرون، إما في الوجود كقولنا إنسان، إذ يصدق على زيد وعمرو وبكر، أو في جواز التوهم لا في الوجود، كقولنا الشمس، فإن مفهومها من حيث هو لا يمنع الاشتراك، وإن كان الموجود منها واحدًا. والجزئي بخلاف ذلك، أعني هو اللفظ الذي يمنع نفس مفهومه من الاشتراك، فلا يمكن أن يكون معناه الواحد لغير واحد لا في الوجود ولا في التوهم، كقولنا زيد إذا أُخذ مع الإشارة، فإن معنى زيد حينئذ هو ذات معينة لا تقبل الاشتراك بوجه، لأن الإشارة تقطع إمكان التعميم وتمنع الشركة.و اقول نقلا عن الشيخ الرئيس[6] مستدلا بقوله:«واللفظ المفرد الكلي هو الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق، إما كثيرين في الوجود كالإنسان، أو كثيرين في جواز التوهم، كالشمس. وبالجملة الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه أن يشترك في معناه كثيرون، فإن منع من ذلك شيء، فهو غير نفس مفهومه....واللفظ المفرد الجزئي هو الذي لا يمكن أن يكون معناه الواحد، لا بالوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد، بل يعني نفس مفهومه من ذلك، كقولنا: زيد، لمشار إليه. فإن معنى زيد، إذا أخذ معنى واحداً، هو ذات زيد

[6] أبو علي الحسين بن عبدالله بن الحسن بن علي بن سينا البَلخي، المتوفى سنة 1037 م في همدان

الواحدة، فهو لا في الوجود ولا في التوهم يمكن أن يكون لغير ذات زيد الواحدة، إذ الإشارة تمنع من ذلك. فإنك إذا قلت: هذه الشمس أو هذا الإنسان تمنع من أن يشترك فيه غير الإشارة.»[7]

ثم إن اللفظ من حيث تركيبه ينقسم ضربين مفرد ومركب. فالمركب هو ما تألف من أكثر من لفظ، والمفرد بخلافه. وكل واحد من هذين ينقسم إلى تام وغير تام. فأما المركب التام فهو ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها، أعني ما دل على ثبوت شيء(المحمول) لشيء(الموضوع) أو سلبه عنه، كقولنا: زيد قائم، فإن هذا يشتمل على نسبة تامة بين الموضوع والمحمول. وأمّا المركب غير التام فهو ما لم يفد تلك النسبة، كقولنا: الإنسان الأبيض، فإنه وإن تركّب من لفظين فلا يدلّ على حكمٍ ولا تصديق.

وأمّا المفرد فهو ما لا يتركّب من أجزاء دالة بالوضع، وهو كله ناقص من حيث الدلالة، إذ لا يفيد بنفسه حكمًا ولا تصديقا، سواء كان اسما كقولنا إنسان، أو فعلا، أو حرفا. والحرف أضعفها دلالة، إذ لا يدل على معنى مستقل في نفسه، بل إنما يدل على معنى في غيره، ولهذا كان ناقصا من جهة المعنى والدلالة جميعا.

واعلم أن كل مركب إنما يتركب من مفردات، إذ لو لم تكن المفردات موجودة في الاعتبار لزم أن يكون المركب مركبا من نفسه[8]، فيعود الشيء جزءا من ذاته، وهذا دور صريح، والدور ممتنع في المعقولات. فثبت أن المفرد أصل في الدلالة، وأن المركب فرع عليه.

«ضرورة وجبت معرفتها:»

[7] مقتبس من النجاة في الحكمة المنطقية و الطبيعية و الإلهية لابن سينا ص 45.

[8] و قد استعملت في البرهان على هذا البرهان بالخلف سائلا الله توفيقي في ايراده في بحوث متقدمة ان شاء الله.

و أضف الى هذا أن الكلي ليس متشخصا في الخارج، فإذن هو غير موجود فيه على نحو الكلية، بل وجوده إنما هو في الذهن باعتبار انتزاعه من الجزئيات، إذ لو كان الكلي موجودا في الخارج لاقتضى أن يكون مركبا مخالفا لمركب آخر، فيكون بالضرورة له امتياز، وهذا محال في الكلي كما ذكرنا. وإنما ذكرت هذا على سبيل التنبيه لا الاستقصاء.

«النسبة بين كليين:»

و هذا تقسيم اخر، في بيان النسبة بين لفظين. فالتقسيم على اربع اضرب: الخصوص و العموم من وجه، العموم المطلق، التباين، و التساوي.اما الاول فهو ما اختص في وجه واحد و تباين في باقي الاوجه، كقولنا الانسان و الابيض، فاشتركا في بعض الافراد و تباينا في غيرها. و اما الثاني كقولنا الانسان و الحجر فلا يشتركان من حيث الماهية، و هنا موضع الزلة عند البعض، اذ يقال انهما يشتركان في الشيئية، و هذا غلط من حيث المقصود، لان الشيئية مساوقة للوجود، و مرادنا من هذا التقسيم ليس البحث في الوجود، و انما في الماهية التي تكون مناطا للصفات.و اما العموم المطلق فهو ان يكون احد اللفظين اعم من الاخر مطلقا، كقولنا الانسان و الحيوان، فالانسان داخل تحت الحيوان دخولا كليا. و اما الاخير فهو التساوي، و هو عدم التباين من حيث الذات، اذ لو وجد تباين لزم الامتياز، و الامتياز ينافي التساوي، و هذا خلف. فمثاله الانسان و حيوان ناطق

«المقصود بالماهية:»

حقيقة الشيء من حيث هو هو، وهي ما يُجاب به عن سؤال: ما هو؟، ويُكشف عنها بالحدّ التام لا أنها عين الحدّ نفسه. فمثلًا ماهية الإنسان هي «حيوان ناطق»، حيث تكون الحيوانية والناطقية

أجزاء ذاتية من حقيقته، لا أن أحدهما تمام الحقيقة دون الآخر، كما أن تفسير «الناطق» محل خلاف بين الفلاسفة لا حاجة لنا بهذا لحد الأن. وأستدل بقول الشيخ الرئيس في هذا الموضع«ثم من الذاتي ما هو مقول في جواب ما هو، ومنه ما ليس بمقول. والذاتي المقول في جواب ما هو مشكل، ويكاد أكثر الشروح تغفل عن حقيقته، ويكاد أن يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقين في المقول في جواب ما هو إلى أنه هو الذاتي، لكن الذاتي أعم منه. وحقيقة بحسب ما انتهى إليه بحثنا أن الشيء الواحد قد تكون له أوصاف كثيرة كلها ذاتية لكنه إنما هو ما هو بواحد منها، بل بجميعها. فليس الإنسان إنساناً بأنه حيوان فقط أو ناطق فقط أو شيء آخر، بل بأنه مع حيوانيته ناطق. فإذا وضع لفظ مفرد يتضمن (ولست أقول يلتزم) جميع المعاني الذاتية التي بها يتقوم الشيء، فذلك الشيء مقول في جواب ما هو. مثل قولنا الإنسان لزيد وعمرو، فإنه يشتمل على كل معنى مفرد ذاته، مثل الجواهرية والجسمية والنمو والحس والحركة الإرادية والنطق وغير ذلك، فلا يشاركه ما هو ذاته لزيد شيء. وكذلك الحيوان للإنسان والفرس والثور وغير ذلك بحال الشركة، فإنه يشتمل على جميع الأوصاف الذاتية التي لها بالشركة. وإذا يشاركه ما يخص واحداً واحداً منها. فالقول في جواب ما هو هكذا يكون. وأما الداخل في جواب ما هو، فهو كل ذاتي.» [9]

«تنبيه خارج عن محل المقصود:»

أما المشاؤون فقد تقرر في مذهبهم أن الوجود لا يدخل في ماهية الأشياء بل يحمل عليها حملًا عارضًا من غير الحكم بأصالة أحد

[9] مقتبس من كتاب النجاة في الحكمة المنطقية و الطبيعية و الإلهية ص 46

الطرفين ثم وقع الخلاف بين المتأخرين من الإلهيين فذهب قوم[10] إلى أصالة الوجود واعتبارية الماهية بمعنى أن الماهية اعتبار ذهني ينتزع من الوجود و نذكر برهانا على سبيل التفصيل،اقول ان من خلال ما هو مشاهد بالاعيان فان وجود هذا الانسان ليس كحال الانسان الاخر لا اعني الوجود بل الوجود واحد الحقيقة لكن اقصد اللون بصفته عرضا...و هذا من تخصص الماهية،فان كانت الماهية لها الاصالة فيستحيل اذن تخالف الاعراض البشر. وجعلوا الوجود حقيقة واحدة مشككة ذات مراتب بحيث يكون وجود واجب الوجود ووجود الممكن متحدين في الحقيقة مختلفين في المرتبة، فالواجب ماهيته انيته، وماهيته عين وجوده، و اذا ما نضرنا الى الممكن وجدنا خلاف هذا بل وجدنا ان الوجود محمول عرضا على ماهية، و هذا تصريح في بيان معنى التشكيك ليس الا، ولا يراد بالتشكيك الشك الذهني بل التفاوت الوجودي وذهب آخرون إلى أصالة الماهية واعتبارية الوجود غير أننا لا ندخل في تفصيل هذا المذهب إذ إن بحثنا يصادق المنهج المشائي فنكتفي بما تقرر آنفا.

«مبحث التصور و التصديق:»

التصور و التصديق، و بينهما علاقة الاسبقية، و ما الاول فهو: ما ينطبع اوله في الذهن، و لا يعني كونه حقيقي بالضرورة و التصور منقسم اقسام، تصور ساذج و تصور مع تصديق اما الاول فهو المستقل عن التصديق اعني لم يبلغ مرتبة التصديق، و لا يعني هذا ان للتصور مراتب اعلاها التصديق ابدا. و اما ثاني فهو ما يكون تاليه التصديق،فلما علمنا بهذا وجب العلم بان من المحال

[10] ملا صدرا محمد بن إبراهيم القوامي الشيرازي.(1572م-1640م) هو صدر الدين الشيرازي والمعروف بصدر المتألهين ، و من والاه

الربط بين شيئين يشتركان في جهة بدون رابطة، فالتصديق و التصور يشتركان من جهة كونهما قضية و لا خلاف، و جهة اختلاف كون الاول يدعم النفي و الثبوت و الثاني التحصل و الادراك، فتكون الرابطة الجامعة "الحجة" و الوسيلة لبلوغ الحجة "القياس" و في هذا انواع عسى ان نوفق لنذكرها في فصول اخرى. و الحجة يجوز فيها الصدق و الكذب، فاما ان كانت الاولى كان التالي صدق و اما الثانية كان يجوز على التالي الصدق و الكذب، معا لا نقول انما هو جمع متناقضين لكن هو التقابل بالامكان.

«استنارة:»

و قد علم من احوال الناس ان كل ما هو متصور موجود في الخارج، و هذا محال لان التصور اما يكون تصورا ماهويا لشيئ متحقق في الخارج فيكون بالاعتبار لا يكون متحققا بعينه [و في هذا بحث محقق] ، و لان يجوز اخد بسائط الخارجة باعتبار ذهني و تركيبها على نحو ما و على سبيل مثال هذا "الشبح". و انما التصور هو مدروك بالحد بالضرورة، و الحد نوعان تام و غير تام و اما الاول ما هو جنس و فصل، و ثاني ماهو جنس و نوع، و هذا في تقرير المحمولات الخمسة، و لما كان الحد هو الذي يجعل التصور هو ما عليه اعني هو عين التصور، فيجوز الخطأ و الاختلاف بين آل الصناعة و هذا ماهو معلوم من احوال الناس.

«الذاتي و المفارق اللازم و الغير اللازم:»

لما فرغنا من التلقين فيما يتعلق باللفظ و المعنى و الاشياء المقاربة، فتح لنا هذا بابا واسعا، الا و هو الذاتي و المفارق.

فالذاتي هو ما يدخل في قوام حقيقة الشيء، اعني ما اذا امتنع امتنع الشيء بالضرورة، لا من حيث كونه تمام الحقيقة منفردا، بل من حيث دخوله في تقويم الذات. فمثلا الانسان حقيقته لا تقوم بالحيوانية وحدها ولا بالناطقية وحدها، بل باجتماعهما، فالحيوانية جنس و هي جزء ذاتي من الحقيقة لا تمامها، و كذلك الناطقية فصل مقوم، و سيقع بيان ذلك في فصل متقدم. و لا يجوز ان يتصور الشيء دون بعض ما به قوام حقيقته، اذ لو سلب عنه ذلك لزم امتناعه عن الوجود من حيث هو ذلك الشيء بعينه، و هذا حكم كلي لا جزئي فاعلم.و لنبين ذلك بمثال، لنفرض ان ب كائن متحرك، فان الحركة عند الطبيعيين تقتضي الجسميّة، لا بمعنى ان الجسميّة تمام حقيقته من حيث هي، بل من حيث كونها من مقومات وجوده الطبيعي، فاذا سلبت عنه الجسميّة امتنع كونه متحركا، و لزم امتناع ذلك الكائن من حيث هذا الاعتبار.و اما المفارق فمنه لازم و منه غير لازم، و يسمى ايضا بالعرضي، و سنفصل القول فيه في فصل قادم. و الحد العام للمفارق هو ما يتصور ذات الشيء بدونه في الذهن، اعني امكان تصور الذات دون لزوم ذلك المحمول لها في التصور، لا في الوجود الخارجي بالضرورة.فالضرب الاول هو غير اللازم، و هو الذي يجوز عدمه او وجوده من غير ان يستلزم ذلك امتناع ذات المحمول عليه، فمثلا عند الطبيعيين تحمل الحركة على الجسم حملا عرضيا، فاذا سلبت الحركة لم يستلزم ذلك سلب الجسميّة، لان الجسم قد يكون ساكنا.و اما الضرب الثاني فهو اللازم، و هو ما ليس جزءا من الذات و لا داخلا في حدها، لكنه لا يوجد في الخارج الا بوجود تلك الذات. و نضرب مثالا لذلك بما قاله الطبيعيون ايضا، فان الزمان محمول عرضا على الحركة، و يعرفونه بانه مقدار الحركة، و هو موجود بالقوة، فاذا وجدت

الحركة في الخارج لزم عنها وجود الزمان ضرورة، لا لكونه جزءا من حقيقتها الماهوية، بل لكونه لازما لها في الوجود الخارجي. فاذا امتنع الزمان امتنع وجود الحركة خارجا، و مع ذلك لا يكون الزمان جزءا ذاتيا من حقيقة الحركة.و قد اختلط عند كثير من المناطقة امر العارض اللازم بالذاتي، فظنوا ان كل ما لا ينفك في الخارج فهو ذاتي، و هذا خطا، فان المدار في الذاتي على ما يدخل في قوام الماهية، لا على ما يلزمها في الوجود الخارجي فقط، فانتبه

«فصل في بيان الكليات الخمسة:»

الكليات ضربان، الضرب الاول الكليات الذاتية، الجنس، الفصل و النوع،

واما الضرب الثاني فالمحمولات المفارقة وهي الخاصة والعرض العام.

واما الجنس فهو جزء حقيقة الشيء وليس تمامها، ولما كان داخلا في الحد على ما سنظهره في فصل قادم، فان الحد في تمامه او نقصانه معتمد على الجنس، فيحتمل بذلك ان يكون جنسا قريبا او بعيدا.

فاما الثاني فنضرب فيه مثالا اقول: "هذا جسم"، فالجسم لفظ كلي يصدق على الحيوان والانسان والبكتيريا وغيرها، لكنه ليس لفظا مخصصا، فيكون الحد ناقصا غير تام.واما الاول وهو الجنس القريب فنضرب له مثالا اقول: "زيد حيوان"، فهذا تخصيص بلفظ الحيوان، فيكون بذلك الحد اقرب الى التمام استنادا الى الجنس القريب، لا تاما بنفسه.ولما علمنا بهذا وجب التفصيل في المحمول الثاني وهو الفصل، وهو من اسمه الفاصل بين المشترك وغير المشترك، اعني هو ما به الامتياز، فمثلا الانسان يمتاز بالنطق والعقل عن سائر الحيوان الذي تحركه القوى الحيوانية والنباتية.ولهذا استندت دعوى فخر الدين الرازي في شرح عيون الحكمة لشيخ الرئيس في بيان برهان امتناع تعدد الواجب، اذ يقول البرهان: لو كان واجبان لزم من ذلك ان يشتركا في شيء ويختلفا في شيء، فيكون ما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فاما الذي به

الاشتراك فهو الجنس، واما الذي به الامتياز فهو الفصل، فيلزم ان يكون لواجب الوجود فصل مخصص، وهذا يقتضي الحد، وحد العلة الاولى محال.

واما النوع فهو مقول سؤال "ماهو" و لعل جواب هذا السؤال هو تمام حقيقة الشيء لا من حيث كونه جزءا، بل من حيث كونه هو الذات التامة المركبة من الجنس والفصل، فاقول: "هذا انسان"، اي حيوان ناطق، فالحيوانية والناطقية ليستا نوعين، بل النوع هو المجموع المركب منهما، وهو اخص من الجنس و الفصل، فقال ابن رشد [11]في اظهار ما به امتياز بين الجنس و النوع فقال « والنوع، فيقال كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر. ولذلك، عندما يكون هناك أكثر من كلي واحد دال على ماهية جزئي ما، ويكون أحد هذه الكليات أعمّ من الآخر، فالأعمّ هو الجنس، والأخصّ هو النوع. وإن وجد فيها كليّ لا شيء أخصّ منه، فهو النوع وليس بجنس، ويُسمى "أخص الأثواب" إن وجد بينها.على سبيل المثال: الجسم النامي، والحيوان. فكلها كليات دالة على ماهية الإنسان الجزئي المعيّن، وبعضها أعمّ من بعض، والجسم هو الكلي الذي ليس هناك ما هو أعمّ منه، والإنسان هو الأخصّ الذي ليس هناك ما هو أخصّ منه، وما بينهما هي كليات ومخصصات، فتكون نوعاً بالقياس إلى ما فوقها، وجنساً بالقياس إلى ما تحتها.وهكذا يكون الجنس، بحسب هذا التلخيص، هو أعمّ الكليّين الذي يقع في الجواب عن سؤال "ما هو؟" عن الجزئي الذي نراه أو نحس به جواباً كليّاً. والنوع هو أخصّها.» [12]

---

[11] أبو الوليد محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن أحمد بن أحمد بن رُشْد الأندلسي المعروف بابن رُشْد الحَفِيد (520 هـ- 595 هـ)

[12] مقتبس من كتاب مختصر ابن رشد الضروري في المنطق ص 44

واما الخاصة والعرض العام، فالخاصة هي ما يعرض للشيء ولا يدخل في حقيقته، ويختص به دون غيره، ويتصور انفكاكه عنه في الذهن لا في الخارج.فان الانسان مثلا خاصته الضحك، لا لون البشرة، لان اللون يعم الانسان وغيره، ويتغير بلا اختصاص.واما العرض العام فهو ما يعرض للشيء ولغيره، وينقسم الى لازم وغير لازم.فاللازم ما لا يفارق الموضوع خارجا كنور الشمس بالنسبة لها،واما غير اللازم فهو ما يجوز وجوده وعدمه مع بقاء الذات، كقيام الانسان وقعوده.واما حمل الوجود على الماهية عند المشائية فليس من باب العرض العام الطبيعي، بل من باب الحمل العقلي، واما عند الصدرائية فالماهية اعتبار ذهني، والوجود هو الاصل، فلا يعرض الوجود على الماهية عرضا خارجيا.

«فصل في بيان الحد و الرسم»

الحد والرسم نوعان: تام وغير تام.

اما الحد التام فسمي حدا لاشتماله على الاجزاء الذاتية كلها دون ادخال العوارض المفارقة سواء كانت لازمة او غير لازمة، واما كونه تاما فلانه يعرف المركب باجزائه الذاتية القريبة من غير نقصان.فمثلا نقول: زيد حيوان ناطق، فذاته حيوانية من حيث القوة الحيوانية، وناطقة من حيث القوة العقلية. واما النباتية فليست خاصة للحيوانية، بل هي جنس اعم داخل في الحيوانية بالقوة لا بالفعل، فلا حاجة لذكرها في الحد. فهذا قول تام لا نقصان فيه، فهو من جنس وفصل قريبين.واما اذا كان التعريف بجنس قريب وخاصية لازمة لا فصل، فهذا رسم تام، فنقول مثلا: سقراط حيوان ضاحك. فهذا لا يعرف لنا تمام الذات من حيث هي، بل يدل عليها بدلالة لازمة، فيقع الاشتراك فيه ويحتاج العقل الى مزيد نظر. فلا يمتنع حينئذ ان يتوهم الذهن احتمالا اخر لولا العلم الخارجي.واما الحد غير التام فهو مقابل الحد التام من حيث عدم اشتماله على تمام الذات، بل على بعض اجزائها، فالتبعيض لا يقوم مقام الكلية. فيكون من جنس بعيد وفصل او من جنس قريب وحده، كقولنا الانسان حيوان، فهذا حد ناقص لعدم التخصيص.واما الرسم غير التام فهو الجنس البعيد مع عرض عام، فمثلا قولنا هذا جسم ضاحك، وبه تقع ركاكة التعريف وسوء الفهم وضعف البصيرة. فلا يعقل الذهن مباشرة بالجسم الضاحك انسانا، بل يجوز ان يحمل على غيره من الحيوان، فلا يحصل التعيين.والذي لا ينبغي ان يخفى على الطالب ان بعض العقلاء يزلون زلة عظيمة في تعريف الاشياء، فيقعون اما في الدور او في الترادف.فالدور اردأ

التعاريف، كقولهم في تعريف الممكن: ما لم يترجح احد طرفيه دون مرجح، فان المرجح لا يعرف الا بعد معرفة الممكن، فيلزم الدور، والدور باطل باتفاق العقلاء.واما الترادف فهو تعريف الشيء بنفسه او بما يساويه مفهوما، كقول القائل: الوجود هو تحصل الشيء، فان التحقق والتحصل عين معنى الوجود، فهل يصح تعريف الشيء بذاته؟ فإليك النظر والتبصر .

«تقويض بعض الحجج النقدية الواهية في الحد:»

الحجة الأولى:

يقول المعارض:«إذا كان «الحدُّ» قولاً حاداً، فإن الحادَّ إما أن يكون قد عرف المحدود بحدِّه، وإما أن يكون عرفه بغير حدِّه. فإن كان الأوّل فالكلام في الحدِّ الثاني كالكلام في الأول، وهو مستلزم للدور القبلي أو التسلسل في الأسباب والعلل، وهما ممتنعان باتفاق العقلاء. وإن كان عرفه بغير حدٍّ بطل سَلْبُهم، وهو قولهم «إنه لا يُعرف إلا بالحدِّ».[13]

اقول: ان الحد هو تعريف بحقيقة الشيء، فمثلا نفرض ان هناك قاعدة (أ) هي بدهيه، فان البدهيه لا تعرف، لان البدهي ما لا يحتاج الى تعريفه، و انما غاية ما يذكر فيه شرح لفظي لا غير، اعني تعريفا بالمرادف، و هذا ليس حدا حقيقيا. فانظر الى مفهوم الوجود، فانه لا يعلم له حد، رغم اختلاف بعض العقلاء فيه.و اما غير البدهي، فانه يعرف بالبدهي، فمثلا نفرض قاعدة (ب) نظرية، فيجوز تعريفها و تحليلها مفاهيميا بردها الى معارف بدهيه. ففي الرياضيات المثال الجلي ان من البدهيات ان الكل اعظم من الجزء، فالثاني اعظم من الاول.فلو فرضنا ما لا نهائية البراهين،

[13] الرد على المنطقيين ص 46

للزم ان لا ينتهي الامر الى بدهي، و قد سبق قولنا ان البدهي هو سبيل الى تحقيق النظري، و هو لا يعرف، فلو افتقر الى تعريف لزم الخلف. فاذن بطل التسلسل، و تم اسقاط حجة الناقد.

الحجة الثانية:

يقول أيضا:«أن يقال: لا ريب أن النافي عليه الدليل، إذا لم يكن نفياً بديهياً، كما أن على المثبت الدليل. فالقضية سواء كانت سلبية أو إيجابية إذا لم تكن بديهية فلا بد لها من دليل. وأما السَّلْب بلا علم فهو قولٌ بلا علم. فقول القائل: إنه لا تحصل هذه التصورات إلا بالحد، قضية سالبة، وليست بديهية. فمن أين لهم ذلك! وإذا كان هذا قولاً بلا علم كان من أول ما يشبه القول بلا علم. فكيف يكون القول بلا علم أساساً لميزان العلم ولما يزعمون أنه «آلة قانونية تُعصِمُ مراعاتها الذهنَ أن يُزَلَّ في فكره» [14]

قلنا: ان كلام الناقد قد تهافت في هذا المقام، لانه اغفل اصل المعارف، و هو ان كل نظر ينتهي الى بدهي، و ان في النفس قضايا فطرية يتقوم بها اصل التصور و التصديق.فمن العلوم الفطرية ان النقيضين لا يجتمعان و لا يرتفعان معا، و هذا اصل لا يفتقر الى دليل، بل هو شرط في امكان كل دليل. فعليه يبنى تصور النظري، اذ كل قضية نظرية مردها في التحليل الاخير الى مبادئ اولى.فعلى سبيل المثال اقول: اذا قلنا هذا وجود، فكيف يصح حمل الوجود و العدم معا على ماهية واحدة من حيث هي هي؟ فان ذلك سلب لاصل الامكان، بل هو ابطال لمعنى الوجود نفسه، اذ يلزم منه رفع النقيضين او جمعهما، و كلاهما باطل بالبداهة.فالسلب هنا راجع الى قانون بدهي، لا الى دعوى مجردة بلا علم. و انما يكون

---

[14] مقتبس من الرد على المنطقيين ص 47

السلب بلا علم اذا لم يستند الى اصل فطري او برهان منته الى فطري.

و قد يقال: لما جعلت قضية الامكان على هذا الوجه، اليس في ذلك جمع بين النقيضين؟

فاقول: لا يلزم، فهذا انما يعرض في مقام الوهم، لا في مقام الاذعان الى التحقق، لان الوهم اضافي بطبعه.

الحجة الثالثة:

قال:« إن الحدّ إذا كان هو قول الحدّ فمعلوم أن تصوّر المعاني لا يفتقر إلى الأنظار. فإن المتكلم قد يتصور معنى ما يقول بدون لفظ، والمستمع قد يمكنه تصوّر تلك المعاني من غير تخاطب بالكلية. فكيف يمكن أن يقال: لا تُتصوّر المفردات إلا بالحدّ

الذي هو قول الحدّ!» [15]

أقول: ان هذه الدعوى غير مسلمة على اطلاقها، فان الفرق لازم بين مطلق التصور، وبين التصور التام المميز. فان المتكلم قد يتصور المعنى في نفسه من غير ان يتلفظ به، وقد يحصل للمستمع تصور لمعنى من غير تخاطب، وهذا لا ننكره.لكن موضع الزلل في الكلام في ان هذا التصور هل هو تام منقّى عن شوائب الوهم ، ام هو تصور اجمالي يحتمل دخول ما ليس من حقيقة الشيء في حقيقته؟

فان الذهن قد يتصور حيوانا ناطقا، ولكنه قد يخلط في ذلك بين ما هو داخل في الماهية وما هو مفارقا لها، فيقع الاشتباه، ويعرض الوهم باضافة ما ليس مقوما الى ما هو مقوم.وليس غرض الحد

[15] مقتبس من الرد على المنطقيين ص 51

ايجاد اصل التصور، بل تقويمه، و الاحتراز من الخلط، بتمييز الذاتي من العرضي، والجنس من الفصل، حتى ينتهي الذهن الى تصور مطابق لحقيقة الشيء، فلو قيل: قد يحصل التصور من غير حد، قلنا: نعم، لكن لا يلزم ان يكون تصورا تاما مانعا جامعا. وانما الحد آلة لانتقاء التصور الصحيح من الوهمي الاضافي.

واما ما يقال من ان الحد مركب من مفردات، وكل مفرد يفتقر الى حد، فيلزم التسلسل او الدور، فهذا لا يلزم، لان المفردات تنتهي الى تصورات اولية بسيطة لا تركيب فيها، والبسيط لا يحد، بل هو منتهى التحليل، وقد تقرر هذا آنفا .

خاتمة:

والآن، إذ بلغنا منتهى هذه التلويحات، حري بنا أن نقف وقفة نستجمع بها أطراف ما مرّ، ونعقد بها خاتمة تليق بمقام النظر.

لقد كان مدار هذه التلويحات على جملة من القضايا العقلية التي شغلت بال النظار قديمًا وحديثًا، والتي لا يزال الخلاف فيها قائمًا بين أرباب المذاهب الفكرية. وقد رأينا أن أكثر ما يورط الأفهام إنما هو الخلط بين مراتب المعرفة، والغفلة عن التمييز الدقيق بين الذاتي والعرضي، وبين اللازم وغير اللازم، وبين ما هو من مقومات الماهية وما هو من عوارض الوجود الخارجي.وإذ كنا قد جئنا بهذه التلويحات إشارات متفرقة، فما ذلك إلا لأن المسائل العقلية لا تنكشف دفعة واحدة، ولا تظهر للناظر إلا شيئًا فشيئًا، كما تتلألأ النجوم في ظلمة الليل، كلما دقق النظر ازداد وضوحًا وتبينًا. وقد حرصنا على أن نبيّن في كل تلويحة موضع الزلل، وأن نكشف عن الأصل الذي ينبني عليه الصواب، دون أن ندعي لأنفسنا إحاطة بكل شيء، فذلك مما لا يدعيه إلا جاهل أو مكابر.ولعل أهم ما يخلص به الناظر في هذه التلويحات أمران:

أحدهما: أن المعرفة العقلية لا تقوم إلا على التمييز الدقيق بين المفاهيم، وأن الخلط بينها هو منشأ أكثر الأوهام والمغالطات.

والثاني: أن الحدود ليست غاية في نفسها، بل هي وسيلة لتحصيل التصور الصحيح، وأن غايتها القصوى هي التمييز لا التصوير المجرد.

وإني لأرجو أن يكون في هذه الصفحات ما يثير في نفس القارئ شجون التأمل، ويدعوه إلى إعادة النظر فيما استقر عنده من مسائل، لا بهدم ما بناه، بل بتمحيصه وتدقيقه. فإن المعرفة الحقة لا تورث، ولا توهب، وإنما تنال بطول التأمل، ودقة النظر، وصبر العالم على مكابدة الشكوك حتى ينبلج نور اليقين.والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، نافعًا لعباده، وأن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، وأن يلهمنا الرشد والصواب في القول والعمل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

اهداء:

إلى من كان نورًا في ظلمات الحياة، وسندًا في زمن الضعف، إلى من علّمني أن العقل وحده لا يكفي دون قلب يهتدي، وأن السير في طلب العلم لا يكون إلا بخطى ثابتة ودعاء صادق. إلى والدي العزيز، الذي طالما كان لي خير معين على دروب المعرفة، وأول من زرع في نفسي حب التأمل والنظر، أقدم هذه الصفحات المتواضعة، راجيًا من الله أن يجعلها في ميزان حسناته، وأن يجزيه خير الجزاء على ما قدم.

وأختم بهذا البيت:

أبي نُورُ هَدْيٍ في ظَلَامِ مَشِيبِهِ يُضِيءُ سَبِيلَ العَقْلِ وَهْوَ نَجِيبُ

والله أسأل أن يجمعنا على الخير، وأن يديم بيننا المودة والرحمة، إنه سميع مجيب.